

لسنة

2

0

0

5

التقرير الاستراتيجي الفلسطيني



تحرير

د. محسن محمد صالح د. بشير موسى نافع



التقرير الإستراتيجي الفلسطيني

2005

الفصل الأول

الوضع الفلسطيني الداخلي: التغيير والبحث عن الإجماع

الموقع: www.alzaytouna.net بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

يمكنكم التواصل معنا والاطلاع على صفحات المركز عبر الضغط على التطبيقات أدناه:



الوضع الفلسطيني الداخلي: التغيير والبحث عن الإجماع

مقدمة
كان العام الخامس من القرن الحادي والعشرين عاماً فلسطينياً حافلاً. ليس فقط لأن المناخين الإقليمي والدولي شهدا عدة متغيرات من ناحية أثرهما على الانتفاضة ومجمل القضية الفلسطينية، ولكن أيضاً بسبب المتغيرات الهامة التي شهدها الوضع الفلسطيني الداخلي. بدأت هذه المتغيرات بوفاة الرئيس ياسر عرفات الغامضة في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤، ووصلت منعطفاً هاماً مع الانتخابات الفلسطينية التشريعية في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦. وهو ما يجعل ٢٠٠٥ عاماً طويلاً وثقيلاً بلا ريب. ويمكن القول أن السمة الرئيسية للوضع الفلسطيني الداخلي خلال هذا العام الطويل كانت التوجه نحو استكشاف خيارات جديدة للعمل الوطني، والبحث المطرد عن الوحدة والإجماع.

وكان ٢٠٠٥ عاماً من الترقب الإقليمي. فالاحتلال الأمريكي للعراق يواجه صعوبات جمة، سواء على صعيد القوى السياسية التي تتجه للسيطرة على نظام حكم ما بعد الاحتلال، أو على صعيد المقاومة العراقية وفشل الاحتلال في هزيمة المقاومة وفي تأمين وصول قوى موالية له إلى الحكم. من ناحية أخرى، تصاعد الضغط الأمريكي - الفرنسي على سوريا ولبنان، بينما تمضي أزمة الخلاف بين إيران والمجموعة الأوروبية - الأمريكية حول نشاطات إيران النووية نحو التصعيد. وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين هذه الملفات الثلاثة والمسألة الفلسطينية، فثمة ترقب مستتر في المناخ الفلسطيني السياسي للاتجاه الذي ستأخذه تطورات العراق، وسوريا، ولبنان، وإيران.

تتصف الساحة الفلسطينية السياسية بتعددية بالغة، قلماً شهدتها حركة تحرر وطني من قبل. وبالإضافة إلى الأثر الذي تتركه هذه التعددية، يتأثر الوضع الفلسطيني الداخلي بميراث القضية الوطنية، لا سيما ذلك المتعلق بتاريخ تكوّن القوى السياسية وعلاقتها ببعضها البعض، والدور الذي لعبته كل منها في المسيرة الفلسطينية. ولكن هذا الصنف من التأثير هو في أغلبه تأثير مستبطن أكثر منه ظاهر ومصرح به. أما التأثيرات المباشرة فمرجعها عدد من التطورات الهامة التي شهدتها الساحة الوطنية والطريقة التي استجابت بها القوى السياسية المختلفة لهذه التطورات. ومن الصعب، في أغلب الأحوال، فصل أي من هذه التطورات والمؤثرات عن بعضها البعض، أو فصل نتائج حدث ما عن تجليات حدث آخر.

فتح وانهيار الإجماع الوطني

تقود فتح الحركة الوطنية الفلسطينية منذ ١٩٦٨. ولكن

عام ٢٠٠٥ سيُنظر له دائماً باعتباره عام التحديات الكبرى لقيادة فتح، سواء على الصعيد التنظيمي الداخلي أو على الصعيد الوطني. ليست هذه هي المرة الأولى التي تواجه فيها فتح مثل هذه التحديات، ولكن أيضاً من التحديات السابقة لم تكن بهذا الحجم ولا بهذا الثقل، ولا كانت فتح ذاتها بهذه الدرجة من التحلل والانقسام. وتعود أزمة فتح، التي تلقي بظلالها على الوضع الفلسطيني كله، إلى حالة انهيار الإجماع الوطني الناجمة عن اتفاقات أوسلو، وإلى الآثار الفادحة التي تركتها مؤسسة السلطة على بنية التنظيم الفلسطيني الحاكم؛ إلى جانب أسباب أخرى تتعلق بخطها السياسي وعدم تحقيق أية إنجازات على الأرض، حتى أن العام ٢٠٠٥ لم يشهد إطلاق مسيرة المفاوضات.

وُلدت فتح خلال السنوات الأخيرة من الخمسينات على يد مجموعة من الفلسطينيين الشباب الذين عرفوا بانتمائهم للإخوان المسلمين في قطاع غزة (خليل الوزير، كمال عدوان، محمد يوسف النجار، صلاح خلف، ياسر عرفات، ممدوح صيدم... إلخ). كانت حركة الإخوان المسلمين آنذاك، سواء في فلسطين أو في غيرها من البلاد العربية، تعاني عواقب الصدام المرير مع النظام الناصري في مصر. وقد تصورت عناصر فتح الأولى، تحت تأثير تجربة حركة التحرير الوطني الجزائري، أن القضية الفلسطينية تحتاج إعادة بناء وطني فلسطيني وأن هذا البناء لن يتحقق بدون قوة سياسية يلتقي الفلسطينيون في إطارها على هدف التحرير لا على أساس أيديولوجي. خلال سنوات قليلة من تبلور هذه الفكرة، نجحت العناصر الأولى في ضمّ عناصر ناشطة جديدة من أبناء الضفة الغربية (فاروق القدومي)، ولاجئي سورية (خالد الحسن وخالد اليشرطي). بعض الآخرين يعود في خلفيته إلى حزب البعث، والبعض إلى الإخوان المسلمين، والبعض الآخر إلى حزب التحرير^(١).

شكّل الحراك الوطني الكبير الذي صاحب إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، ووقوف عبد الناصر، خلف المنظمة، في منتصف الستينات، تحدياً هائلاً لفتح. ولكن انطلاق الكفاح المسلح، وإن بصورة متواضعة، في مطلع ١٩٦٥، والدعم الذي قدمته الأجهزة السورية للنشاطات الفلسطينية المسلحة، وفشل الجهد العربي لتحويل مجرى نهر الأردن، الذي قصد به الردّ على مشاريع المياه الاسرائيلية، ساعد فتح على البقاء. ثم جاءت الهزيمة العربية الرسمية في صيف ١٩٦٧، ومقاومة فتح المبكرة للاحتلال، لتمهدا الطريق أمام صعود فتح الحثيث. أصبحت فتح قوة لا يمكن تجاهلها بعد معركة الكرامة، التفتّ حولها الجماهير العربية والفلسطينية، وفتحت لها أبواب القاهرة والرياض في آن واحد. في نهاية سنة ١٩٦٧، خسر أحمد الشقيري موقعه في قيادة م.ت.ف.، وهو الموقع الذي احتله ياسر عرفات في شباط/ فبراير ١٩٦٩.

وخلال سنتي ١٩٦٨ و ١٩٦٩، تحولت المنظمة إلى إطار للقوى الفدائية والسياسية والمنظمات الشعبية الفلسطينية، حيث احتلت فتح والموالون لها أغلب مقاعد المجلس الوطني وهيئات منظمة التحرير القيادية^(٢).

لم تكن قيادة فتح للمنظمة والحركة الوطنية الفلسطينية سلسلة دائماً، فقد كانت الساحة الوطنية الفلسطينية ساحة تدافع للدول العربية المتنافسة؛ كما فرض على الحركة الوطنية الفلسطينية خوض معارك كبرى خلال السبعينات والثمانينات. ولكن خطاب التحرر والهوية الوطنية الذي حملته فتح، والمرونة الهائلة في بنيتها الفكرية والتنظيمية (التي جعلت منها إطاراً لمختلف التوجهات الفلسطينية)، جعلت فتح تمسك بمركز الإجماع الوطني الفلسطيني؛ وهو إجماعٌ أخذ في التشقق منذ منتصف السبعينات.

ساعدت الخلفية الإخوانية لأغلب عناصر فتح الأولى في المحافظة على علاقات وثيقة بين فتح والاتجاه الإسلامي في المنطقة العربية طوال عقد الستينات. وبعد هزيمة ١٩٦٧، وبعد أن أصبحت فتح قوة المقاومة الفلسطينية الرئيسية، انضوت أعداد ملموسة من الإخوان المسلمين العرب في معسكرات فدائية خاصة بالإسلاميين في الأردن تحت مظلة فتح. ولكن العلاقة بين فتح والتيار الإسلامي العربي تراجعت بشكل ملحوظ أثناء السبعينات؛ فقد وصلت عناصر يسارية معادية للإسلاميين إلى قيادة فتح، كما اتجهت م.ت.ف. إلى تعزيز علاقاتها بالاتحاد السوفياتي والارتباط باستراتيجيته في الشرق الأوسط، ومن ثم تبنيها برنامج النقاط العشر في منتصف السبعينات. وقد غرقت المقاومة الفلسطينية تدريجياً في الحرب الأهلية اللبنانية وتراجع دورها في فلسطين المحتلة، مما أتاح فرصةً للصعود الإسلامي الفلسطيني. ولم تكن الحيوية الإسلامية الفلسطينية استثناء، فقد شهدت نهاية السبعينات صحوةً إسلاميةً عامةً في كل المنطقة العربية، لا سيما في مصر.

بخروج مؤسسات م.ت.ف. وأغلب القوات الفلسطينية من لبنان في ١٩٨٢، ازداد ابتعاد القيادة الفلسطينية عن الوطن المحتل، بينما كان نشاط التيار الإسلامي الفلسطيني في اتساع. وما إن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في نهاية ١٩٨٧ حتى أصبح واضحاً أن الإسلاميين، ممثلين بحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وحركة الجهاد، يمثلون قوة رئيسية في نشاطات الانتفاضة وفي رعاية قطاعات الشعب المختلفة وتنظيمها. شكلت فتح، بمشاركة عدد من تنظيمات م.ت.ف. الأخرى "القيادة الوطنية الموحدة"، في محاولة لربط الانتفاضة كلياً بقيادة المنظمة في الخارج. ولكن هذه الخطوة لم تنجح في إضعاف التيار الإسلامي^(٣).

كانت الانتفاضة فرصة كبرى لإعادة بناء الإجماع الوطني، طالما أن القوى الفلسطينية جميعها تشارك في نضالات الشعب من أجل الحرية ودحر الاحتلال. ولكن القيادة الفلسطينية الوطنية

لم تر الانتفاضة حركة لإنجاز هدف التحرر الوطني، بل مجرد وسيلة ضغط على الولايات المتحدة والاسرائيليين للاعتراف بالمنظمة وفتح باب التفاوض حول حلٍّ جزئيٍّ للقضية الفلسطينية. ثم جاء انهيار الكتلة الشرقية ونهاية الحرب الباردة إلى جانب أزمة الكويت وحرب الخليج الأولى، ليفرض على المنطقة ميزان قوى جديد تماماً. وبدأ أن القيادة الوطنية الفلسطينية فقدت الكثير من قدرتها على الممانعة^(٤). وهو ما أدى في النهاية إلى التوصل لاتفاق أوسلو في أيلول / سبتمبر ١٩٩٣، الذي أسس للسلطة الفلسطينية على أجزاء من الضفة والقطاع، وسط أجواء من انقسام فلسطيني سياسي غير مسبوق. فقد عارض الإسلاميون، وعدد من قيادات منظمة التحرير وفتح، وتنظيمات فلسطينية غير إسلامية، الاتفاق، واعتبروه تنازلاً فلسطينياً فادحاً مقابل عدد من المكاسب غير الناجزة وغير المحددة.

أعطى الشعب الفلسطيني اتفاق أوسلو والقيادة الوطنية فرصة للتوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية. واعتبر كثير من المراقبين أن الاتفاق وإقامة سلطة الحكم الذاتي ستؤدي إلى إضعاف التيار الإسلامي وتراجعهم. ولكن السنوات الست الفاصلة بين إقامة السلطة واندلاع الانتفاضة الثانية جاءت بنتائج مخالفة تماماً، حيث تعاضم النفوذ الشعبي للإسلاميين، لا سيما حركة حماس، وأسهمت السلطة وأمراضها في تحلل مطرد لحركة فتح، بينما انحسر الوضع الجماهيري لكل التنظيمات الفلسطينية الأخرى. كانت فتح هي التي فاوضت على أوسلو، ولم يكن غريباً أن تصبح القوة المسيطرة على السلطة الوطنية، أجهزةً وسياسات. ولأن أحد أهداف أوسلو الرئيسية هو إيكال المهمة الأمنية في الضفة والقطاع لسلطة الحكم الذاتي، فقد سيطر الهمم الأمني سيطرة كاملة على تكوين السلطة وبناء أجهزتها، وغلبت السمة الأمنية على مجمل علاقة السلطة بالشعب. نجّم عن هذا الوضع تجاوزات للقانون والقضاء، ووصلت حملة القمع ذروتها في ١٩٩٥-١٩٩٦ عندما شنت أجهزة السلطة حملة بشعة من الاعتقالات والتعذيب ضد عناصر حماس والجهاد. كان الفساد يضرب أطنابه في أجهزة السلطة ووزاراتها، وبالرغم من الانسحابات الاسرائيلية الجزئية من الضفة والقطاع فقد ازداد الوضع الفلسطيني سوءاً.

بيد أن مشكلة السلطة الأعمق كانت في سقوط توقعاتها المتفائلة لمستقبل أوسلو. فما إن انقشعت الأجواء الاحتفالية المصاحبة لتوقيع الاتفاق حتى اتضح أن الرؤية الاسرائيلية للاتفاق تختلف جذرياً عن التوقعات الفلسطينية له. ولأن أوسلو لم يكن أكثر من إطار عام، فقد احتاج كل اتفاق جزئي لاحق لضغوط أمريكية وعربية هائلة، وإلى مزيد من التنازلات الفلسطينية. في صيف ٢٠٠٠، عندما دُعي الفلسطينيون والاسرائيليون إلى كامب ديفيد للتفاوض حول الاتفاق النهائي، كان الصبر الفلسطيني الشعبي قد نفذ تماماً. وقد أعاد الانتصار اللبناني على الاحتلال والانسحاب الاسرائيلي من جنوب لبنان في ربيع ٢٠٠٠ الاعتبار لفكرة المقاومة.

فشلت مباحثات كامب ديفيد في التوصل إلى اتفاق، بعد أن وجد الرئيس الفلسطيني أن المعروض عليه لا يستجيب لأدنى توقع وطني. أصبح انفجار الأوضاع مجرد وقت، وسرعان ما جاء الوقت بعد قيام شارون بتحدّي الرأي العام الفلسطيني بزيارة الحرم القدسي الشريف في نهاية أيلول / سبتمبر ٢٠٠٠، وإيقاع الأمن الاسرائيلي ستة شهداء بين المحتجين الفلسطينيين على الزيارة.

كما في كل مراحل التاريخ الفلسطيني الحديث السابقة، لا ينجح الفلسطينيون في تعزيز وحدتهم كما ينجحون في فترات تصاعد النضال الوطني. انخرطت في نشاطات الانتفاضة قطاعات واسعة من سكان الضفة والقطاع وأغلب القوى السياسية الفلسطينية، بما في ذلك جزء كبير من قواعد حركة فتح. وكان واضحاً أن الرئيس عرفات اختار الانحياز إلى الانتفاضة، مما ساعد في قيام أعداد متزايدة من قوات الأمن الفلسطينية بالدفاع عن الناس ضد الاعتداءات الاسرائيلية المتكررة. ولكن الوحدة حول الانتفاضة وفي غمارها كانت وحدة نسبية؛ فمن ناحية، كانت القيادة الوطنية قد أصبحت أسيرة أوسلو، ولم يعد من الممكن إحداث تغيير جوهري في الرؤية السياسية الفلسطينية. وبذلك، اعتبرت الانتفاضة وسيلة لتحسين شروط الاتفاق النهائي. ومن ناحية أخرى، كشفت الانتفاضة عن شرخ عميق في القيادة الوطنية، وقيادة فتح على وجه الخصوص. وسرعان ما وقفت عناصر قيادية، من أبي مازن إلى محمد دحلان، موقف المعارض من مجمل نشاطات الانتفاضة ومن أسلوب قيادة عرفات للشأن الفلسطيني.

كان الجانب الفلسطيني في بداية الانتفاضة في وضع أفضل من الجانب الاسرائيلي. فقد عاد الدعم العربي الشعبي والرسمي للشعب الفلسطيني إلى زخمه المعتاد، فيما حمل العالم الاسرائيليين مسئولية الاستفزاز الذي أطلق شرارة الانتفاضة ومسئولية الأعداء المتصاعدة للضحايا. ولكن وصول إدارة بوش إلى البيت الأبيض، وأربيل شارون إلى رئاسة الحكومة الاسرائيلية، ثم وقوع هجمات الحادي عشر من أيلول / سبتمبر ٢٠٠١، وضعت الانتفاضة الثانية في وضع حرج. لم تعد دول المحور العربي المركزي (مصر وسوريا والسعودية) تستطيع تغطية المقاومة الفلسطينية للاحتلال، لا سيما العمليات الاستشهادية التي تحولت في ٢٠٠٢ من وسيلة ردع إلى ما يشبه الأداة الاستراتيجية. وبسقوط مشروع الحل النهائي، فقدت القيادة الوطنية وضوح الرؤية السياسية. وبالرغم من أن الإدارة الأمريكية كانت تطلق أصوات الاحتجاج كلما صعدت حكومة شارون من هجمتها ضد الفلسطينيين، فقد كان الموقف الأمريكي في جوهره تابعاً للموقف الاسرائيلي.

كلما تزايدت الضغوط الاسرائيلية والأمريكية اتسع نطاق الشرخ في القيادة الوطنية. انهارت وزارة أبي مازن الأولى في ٢٠٠٣ بفعل عجز الجانب الأمريكي عن دفع الحكومة الاسرائيلية

إلى تقديم تنازلات كافية لرئيس الوزراء الفلسطيني، بالرغم من أن الأمريكيين كانوا في أفضل أوضاعهم بعد النصر السريع في غزو العراق. ولكن أبا مازن لم يُخف امتعاضه من عرفات؛ بل وأشاعت دوائر قريبة منه أن العقبات التي وضعها الرئيس الفلسطيني في طريق الوزارة كانت السبب المباشر في انهيارها. وقد أسهم حصار عرفات الطويل في مقر المقاطعة بمرام الله إسهاماً إضافياً في تفاقم عزلته عن الجسم القيادي الفلسطيني وعن الساحتين العربية والدولية. في صيف ٢٠٠٤، كان عرفات ما يزال محاطاً بعواطف شعبية غامرة، كما كان محط تعاطف أغلبية التيار الإسلامي وناشط في الانتفاضة. ولكن فتح، كقوة سياسية رئيسية، كانت في طريقها إلى الانقسام إلى مجموعات وقيادات متناحرة.

خلال أشهر صيف ٢٠٠٤، واجهت قيادة عرفات تحدياً صاعقاً، عندما حرك محمد دحلان، القائد السابق لجهاز الأمن الوقائي في قطاع غزة، المئات من أنصاره في شوارع مدن القطاع للمطالبة بالإصلاح. وكان واضحاً أن تحرك دحلان يلقي مساندة عدد من قيادات تنظيم فتح وقيادات أمنية في منطقة قطاع غزة على الأقل، بينما رفض أبو مازن شجب تحرك دحلان أو إدانة الشائعات التي روجت لتحالف بين الاثنين، ولكن الدعم الرئيسي لدحلان جاء من الأمريكيين والاتحاد الأوروبي. كما أسهمت المقاطعة العربية لعرفات في إضعافه وجعله عرضة للطامعين. وبالرغم من أن حماس والجهاد لم تخف وقوفها إلى جانب الرئيس الفلسطيني، وأن عدداً كبيراً من كوادر وناشطي فتح، وقطاعات شعبية واسعة، تحركت لدعم الرئيس الفلسطيني، فإن أحداً لم يستطع إخفاء حقيقة انقسام فتح على ذاتها. خلال العام التالي ٢٠٠٥، ازداد هذا الانقسام تفاقماً، بالرغم من مظاهر الوحدة الحركية التي رافقت وفاة الرئيس عرفات.

كان ٢٠٠٥ عاماً حرجاً للبنية السياسية الفلسطينية، فقد بدا واضحاً أكثر من أي وقت آخر منذ توقيع اتفاق أوسلو أن قيادة السلطة الفلسطينية، التي هي قيادة فتح، فقدت بوصلتها. فلا هي قادرة على الانقلاب على أوسلو، الذي أعطاه سلطة الحكم الذاتي، ولا هي ترى بصيص ضوء في نهاية النفق الذي وصلت إليه بعد أكثر من عقد على توقيع أوسلو، وأكثر من ست سنوات على الموعد الذي قرره أوسلو لنهاية المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي. لم تعد فتح قادرة على طرح برنامج إجماعي يتكفل حوله الشعب الفلسطيني، بل لم يعد لديها أي تصور محدد لما يمكن أن يكون عليه المستقبل. هذا الوضع، الذي أصاب فتح بالتشظى، دفع الوضع الفلسطيني كله إلى مرحلة من القلق السياسي وعدم اليقين؛ ففي حين فقدت فتح موقعها التقليدي المتفرد في قيادة الحركة الوطنية، لم تستطع منافستها الرئيسية، حركة حماس، بناء إجماع وطني فلسطيني حولها بعد.

من أبي عمار إلى أبي مازن

مثّلت وفاة الرئيس عرفات في تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ منعطفاً كبيراً في

تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد هيمن الرجل على الساحة السياسية الفلسطينية، وتحول إلى أحد أبرز الشخصيات القيادية العربية، طوال ما يزيد على ثلاثة عقود. كان عرفات مركباً من السياسي البراغماتي ومن المجدد لآمال شعبٍ يخوض واحدة من أطول نضالات حركات التحرر الوطني في التاريخ الحديث. وبالرغم من العواطف الجياشة التي أظهرها الفلسطينيون عند وفاته، فالحقيقة أن الفلسطينيين لم يسلموا بقيادته تماماً إلا بعد فشل مباحثات كامب ديفيد في صيف ٢٠٠٠، وبشكل أكثر وضوحاً خلال العامين الأخيرين من حياته، عندما فُرض عليه الحصار الاسرائيلي مثلهم جميعاً. ولم يكن غريباً أن تشهد المرحلة الأولى من تشييع الرئيس الراحل في العاصمة المصرية القاهرة حالة تضامن وطنية واسعة، بانضمام كل قادة الفصائل الفلسطينية المتواجدين في دمشق إلى قادة حركة فتح والسلطة الفلسطينية في وداع عرفات. لم تخف قوى المعارضة الفلسطينية، بما في ذلك حركتنا حماس والجهاد، خلافهما مع سياسات الرئيس الفلسطيني، ولكن هذا الخلاف تواری قليلاً خلال العامين الأخيرين من حياة الرئيس الفلسطيني لصالح إظهار التضامن الوطني وحماية الرئيس الفلسطيني في مواجهة الهجمة الاسرائيلية على موقعه وعلى حياته، بل كانت أقرب إليه من بعض قيادات فتح لا سيما من الصف الثاني.

أعلنت اللجنة المركزية لحركة فتح مباشرة بعد وفاة عرفات أن مرشحها لخلافة الرئيس الراحل سيكون محمود عباس (أبو مازن). وبالرغم من أن عدداً من أعضاء اللجنة المركزية لفتح (مثل هاني الحسن) عُرفوا بخصومتهم لأبي مازن، إلا أن اللجنة المركزية أظهرت التفافاً واضحاً حول مرشحها. وقد تنافس في انتخابات الرئاسة، التي أجريت في كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥، سبعة مرشحين، برز بينهم مصطفى البرغوثي، أحد القيادات السابقة للحزب الشيوعي الفلسطيني وسكرتير المبادرة الوطنية، وهي مؤسسة ناشطة في حقل الدعم المدني العالمي للقضية الفلسطينية. لم يتوقع أحد خسارة أبي مازن، ولكن السؤال الكبير للانتخابات تعلق بنسبة الأصوات التي سيحصل عليها. ولأن التيار الإسلامي الفلسطيني لم يتقدم بمرشح في الانتخابات، فقد أصبح الصوت المؤيد لحماس عاملاً هاماً في تحديد طبيعة النصر الذي سيحققه أبو مازن. وعندما أعلنت النتائج، تبين أن الرئيس الفلسطيني لم يحصل إلا على نسبة ٦٢٪ من عدد المقترعين، الذين لم يتجاوزوا نسبة ٦٥٪ ممن يحق لهم التصويت.

كان فوز الرئيس الفلسطيني الجديد مريحاً ومؤكداً، ولكنه تحقق بنسبة تقل عن ٧٥٪، التي اعتبرها كثيرون مؤشراً على تفويض شعبي حاسم. وأصبح من الواضح أن بعض من اختار من مؤيدي حماس التصويت، أعطوا أصواتهم لمصطفى البرغوثي (الذي أحرز زهاء خمس

الأصوات)، وذلك من أجل إظهار أن التأييد الشعبي لأبي مازن هو تأييد مشروع. هذا لا يعني أن حماس، أو الجهاد، أو أي من المنظمات الفلسطينية الأخرى، عمل على إجهاد رئاسة أبي مازن. على العكس، أظهر التيار الإسلامي الفلسطيني حرصاً مبالغاً فيه أحياناً على إنجاح أبي مازن وتقديم أكبر قدر ممكن من العون له. ولكن دائماً ضمن إطار محدد.

في الثالث من شباط / فبراير، دعت مصر كلاً من الرئيس الفلسطيني، ورئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، والملك الأردني عبد الله الثاني، إلى مؤتمر بمدينة شرم الشيخ المصرية. وقد جاءت المبادرة المصرية بعد فشل الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي في ترتيب لقاء بين أبي مازن وشارون، وبعد أن أعلن شارون قطع الاتصالات مع الرئيس الفلسطيني إلى أن يقوم بنزع سلاح قوى المقاومة. عقد مؤتمر شرم الشيخ في الثامن من شباط / فبراير، بحضور جميع المدعويين. وقد انتهى المؤتمر بتأكيد شارون على عدد من القرارات التي اتخذتها حكومته قبل عقد المؤتمر. بين تلك القرارات كان الإفراج عن ٩٠٠ سجين فلسطيني، الانسحاب التدريجي من خمس مدن في الضفة الغربية، وتخفيف الضغوط العسكرية والأمنية الإسرائيلية على حياة سكان الضفة والقطاع. ولم تكن تلك القرارات، ذات الطابع الرمزي، موجهة إلى الجانب الفلسطيني، بل إلى القيادة المصرية، كمؤشر عرفان على دعوة شارون إلى مصر. كما انتهى المؤتمر بإعلان فلسطيني - إسرائيلي عن وقف متبادل "لأعمال العنف"، وهو ما اعتبر على نحو ما تنفيذاً للبند الأول من خارطة الطريق.

انتقدت قوى المقاومة الفلسطينية قرار أبي مازن "وقف أعمال العنف"، الذي اعتبر بمثابة وقف إطلاق نار فلسطيني بدون استشارة القوى الفلسطينية المختلفة والاتفاق على الحد الأدنى من شروط للالتزام بمثل هذا القرار. وسرعان ما واجه إعلان شرم الشيخ أول تحدّ له عندما قامت القوات الإسرائيلية بقتل ناشطين فلسطينيين في ١٦ شباط / فبراير، ورد المقاومون في قطاع غزة بقصف مستعمرات إسرائيلية مجاورة. ولكن ذلك لم يمنع التثام شمل القوى الفلسطينية جميعاً، بحضور أبي مازن، في القاهرة لجولة حوار دعت لها مصر، امتدت من ١٥ إلى ١٧ آذار / مارس.

لم يكن الحوار الفلسطيني الداخلي سلساً. فقد حاولت المنظمات الفلسطينية الصغيرة تثبيت موقعها على الساحة السياسية؛ ولكن التدافع الرئيسي في جلسات الحوار جرى بين أبي مازن ووفد حماس، وهو ما استدعى تدخلاً مصرياً فعالاً. انتهت جولة الحوار بتبني برنامج سياسي فلسطيني للعام ٢٠٠٥، اشتمل على^(٥): الالتزام بالثوابت الفلسطينية، بما في ذلك إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس، وحق العودة، والتوكيد على حق الشعب الفلسطيني المشروع في مقاومة الاحتلال؛ الإعلان عن فترة تهدئة تستمر حتى نهاية العام، بشرط أن

توقف "اسرائيل" اعتداءاتها وتفرج عن الأسرى والمعتقلين؛ اعتبار استمرار الاستيطان وبناء الجدار عوامل تفجير. كما تم الاتفاق على إجراء الانتخابات الفلسطينية التشريعية في موعدها، واستمرار عملية الإصلاح في أجهزة السلطة الفلسطينية، وعلى إعادة تنظيم منظمة التحرير الفلسطينية، وفق أسس يتم التراضي عليها، لتضم جميع القوى والفصائل الفلسطينية. وقد دلّ الاتفاق على حرص القوى الفلسطينية جميعاً، الإسلامية والوطنية، على تسهيل مهمة أبي مازن، وإعطائه فرصة جديدة لإحراز تقدم ملموس على صعيدي الإصلاح الداخلي والوصول إلى الأهداف الوطنية محل الاتفاق بين الفلسطينيين كافة.

بيد أن التطورات على الأرض لم تجرِ تماماً كما أوجت الأجواء التفاؤلية التي أحاطت باتفاق القاهرة. فقد كان المفهوم ضمناً في القاهرة أن كلاً من الطرف المصري، الداعي والراعي للحوار الفلسطيني، وأبي مازن، قد حصلوا على ضمانات بالتزام "اسرائيل" بالتهدئة، لا سيما أن التهدة الأولى التي قدمتها قوى المقاومة لحكومة أبي مازن في ٢٠٠٣ قد انهارت بفعل الاعتداءات الاسرائيلية المستمرة على الفلسطينيين. ولكن الذي اتضح خلال الفترة التالية لحوار القاهرة أن أحداً لم يستطع الحصول على التزام اسرائيلي بتهدئة تبادلية، وأن الاتصالات المصرية بالإدارة الأمريكية فشلت في الحصول على مثل هذه التهدة. تواصلت الاعتداءات الاسرائيلية على نُشطاء المقاومة الفلسطينية، ووصلت هذه الاعتداءات ذروتها خلال الأسابيع السابقة والتالية للانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة^(٦).

واغتالت "اسرائيل" ٥٦ فلسطينياً خلال سنة ٢٠٠٥ بينهم ٢٣ من فتح و١٤ من الجهاد الإسلامي و١٣ من حماس. وقد جاءت الردود على الاسرائيليين من سرايا القدس، جناح الجهاد المسلح، فنفذت خمسة عمليات استشهادية أما حماس فنفذت عمليتين استشهاديتين. وكان من الواضح أن حسابات حماس السياسية المرتبطة بالانتخابات البلدية والتشريعية وإعادة ترتيب البيت الفلسطيني جعلها تقلل من حجم أنشطتها العسكرية، في الوقت الذي لم تكن فيه حركة الجهاد الإسلامي معنية بالانتخابات التي قررت مقاطعتها^(٧). وفي ٢٤ أيلول / سبتمبر، أوقع انفجار غامض في مسيرة جماهيرية لحماس بمدينة جباليا ١٧ قتيلاً بين الفلسطينيين. حملت حماس الاسرائيليين مسؤولية الهجوم، وبادرت كتائب القسام جناح حماس العسكري، بقصف أهداف اسرائيلية عبر الخط الفاصل بين قطاع غزة والدولة العبرية. وهو ما تسبب في تصاعد الهجمات الاسرائيلية على قطاع غزة، بما في ذلك اغتيال اثنين من قادة كتائب القسام في قطاع غزة^(٨).

الاتفاق على إصلاحات في سلطة الحكم الذاتي سار هو الآخر ببطء، بالرغم من أن مطلب الإصلاح لم يأت من الفصائل الفلسطينية وحسب، بل وأيضاً من الولايات المتحدة ودول



الاتحاد الأوروبي، التي تقدم الدعم الرئيسي لميزانية السلطة^(٩). ولكن الواضح أن مطالب القوى الفلسطينية الوطنية والإسلامية بالإصلاح تفترق مع المطالب الأورو - أمريكية. فبينما تعتبر القوى الدولية أن أولى خطوات الإصلاح لا بدّ أن تكون نزع سلاح المقاومة، فإن الفلسطينيين ينظرون بقلق إلى الفساد المالي في جسم السلطة، ضعف الهيئات القضائية، وتعدد الأجهزة الأمنية التي يتوجه نشاطها في معظمه ضد القوى الشعبية وتنظيمات المقاومة. والمؤكد أن أبا مازن سعى فعلاً إلى إجراء إصلاحات على هيئات وبنية السلطة الفلسطينية، ولكن المشكلة التي واجهها متعددة الجوانب. فقد تضمن الاتفاق الفتاوي على تولي أبي مازن الرئاسة، أن يعهد لأحمد قريع (أبي العلاء) رئاسة الوزراء. وقد احتاج أبو العلاء فترة طويلة نسبياً لتشكيل حكومته، وسط تجاذبات داخل فتح نفسها وبينه وبين أبي مازن. في النهاية، وبعد تشكيل الحكومة، عاد سلام فياض، المقرّب من الإدارة الأمريكية وخبير البنك الدولي السابق، ليتولّى وزارة المالية. وهو ما كان يعني مواصلة الإصلاحات المالية في السلطة، وفرض سيطرتها على الأموال الفلسطينية المستثمرة في الخارج، التي كان يشرف عليها الرئيس الراحل عرفات إشرافاً مباشراً. ولكن الطبيعة السرية لعملية الإصلاح المالي، تجعل الحكم على نجاح هذه العملية صعباً. ولم تبدأ السلطة في فتح ملفات الفساد، إلا قبل أسابيع قليلة من الانتخابات التشريعية، وذلك في محاولة لتعزيز حظوظ فتح الانتخابية^(١٠).

على مستوى الأجهزة الأمنية، أعلن عباس مباشرة بعد انتخابه مشروعاً لتوحيد الأجهزة الأمنية في ثلاثة أجهزة فقط: الأمن العام، المخابرات العامة، والأمن الوطني^(١١). ولكن هذا المشروع نُفذ ببطء شديد نتيجة لانقسام فتح إلى مراكز قوى متعددة؛ وحتى نهاية ٢٠٠٥ لم يكن واضحاً بعد ما إن كانت خطة التوحيد قد أنجزت فعلاً. المسألة الوحيدة التي نجح أبو مازن في إقرارها، كانت إصدار قانون التقاعد العسكري، الذي ترتب عليه إحالة عشرات من الضباط القدامى على التقاعد.

ثمة قضيتان رئيسيتان في ساحة العلاقات الفلسطينية الداخلية بعد حوار القاهرة لم يتحقق فيهما أي تقدم يذكر: تأسيس قيادة وطنية، على الأقل في قطاع غزة، وإعادة بناء م.ت.ف.؛ فمن جهة، كان تأسيس قيادة وطنية للإشراف على الوضع في قطاع غزة بعد الانسحاب الإسرائيلي الموعود أحد أبرز مطالب حماس، سواء في حوار القاهرة أو بعد ذلك. ولكن قيادة حركة فتح، ومن ثم قيادات السلطة، لم ترغب في مثل هذه الشراكة مع القوى الفلسطينية الأخرى. واعتبرت أن صيغة لجنة المتابعة الوطنية الإسلامية، التي تمثل إطاراً تشاورياً بين كافة القوى الفلسطينية في قطاع غزة، والتي ولدت في سياق الانتفاضة الثانية، هي صيغة كافية.

أما على مستوى إعادة بناء منظمة التحرير، فقد أظهرت قيادة السلطة وحركة فتح قدراً قليلاً

من الجديدة. ففي ٢٨ آذار / مارس، عقد أبو مازن اجتماعاً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير في مدينة غزة لإطلاق عمل لجنة البحث في آليات إعادة بناء المنظمة. حضر الاجتماع ممثل عن حركة الجهاد، ولكن حماس تخلفت عن الحضور على أساس أن اجتماع اللجنة التنفيذية يعد تراجعاً عن اتفاق القاهرة الذي نصّ على أن تسبق عملية الإصلاح السياسي انضواء حماس والجهاد في جسم المنظمة. والحقيقة أن لقاء غزة لم يتمخض عنه الكثير. وقد جرت عملية إعادة بناء المنظمة ببطء متعمد؛ وحتى إجراء الانتخابات التشريعية لم تكن قد أحرزت أي تقدم يذكر. أحد الأسباب الرئيسية وراء هذا التباطؤ هو تفاقم الصراع بين أبي مازن، الذي يجمع بين رئاسة السلطة ورئاسة اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، وفاروق القدومي (أبو اللطف)، الذي يجمع بين عضوية اللجنة التنفيذية للمنظمة ومنصب الأمين العام لحركة فتح. إضافة إلى ذلك، يبدو واضحاً أن توجه أبي مازن وقيادة السلطة هو أقرب إلى إضعاف منظمة التحرير، ونقل مهمتها التمثيلية للشعب الفلسطيني إلى السلطة الفلسطينية.

في ١٣ آب / أغسطس، طالب القدومي بانتخاب لجنة تنفيذية جديدة لمنظمة التحرير^(١٢). وبينما استمرت محاولات أبي مازن نزع سلطات اللجنة السياسية لمنظمة التحرير من القدومي ونقلها إلى وزارة خارجية السلطة، اقترح القدومي على الفصائل الفلسطينية في دمشق تشكيل لجنة من قياديي التنظيمات الفلسطينية في الخارج. ولكن التنظيمات رأت في الاقتراح محاولة أخرى لاستخدامها في الصراع الفتاوي الداخلي، مما أسقط الاقتراح. ثمة توجه قوي داخل الساحة الفلسطينية لإحياء منظمة التحرير، وإدخال حماس والجهاد إلى إطارها، على أساس أن اتفاق أوسلو قد وصل فعلاً إلى نهايته، وأن هناك حاجة ملحة لإعادة حشد وطني فلسطيني في داخل الوطن وخارجه. ولكن حتى عقد الانتخابات التشريعية كانت السلطة ما تزال تعمل على أساس الضفة والقطاع، وترى في م.ت.ف. عبئاً عليها أكثر منها أداة قوة بيدها.

بغض النظر عن نسبة الأصوات التي حصل عليها أبي مازن في الانتخابات الرئاسية، فالمؤكد أن الفلسطينيين عامة والقوى الفلسطينية السياسية خاصة، رحبوا بالرئيس الفلسطيني الجديد. فمند بروزه على رأس حركة فتح وم.ت.ف.، قاد ياسر عرفات الحركة الوطنية الفلسطينية بقدر كبير من التقرد. وبمرور السنوات، وبالرغم من التخبط السياسي ومظاهر الفساد المتفشى في أوساط المنظمة وفتح، أصبحت قيادة عرفات لدى المقربين فوق النقد. وما أن أصبح الرئيس الفلسطيني الراحل هدفاً للاعتداء والحصار الاسرائيليين، حتى تحول إلى رمز للقضية الوطنية، مما أضفى عليه شيئاً من القداسة السياسية من قبل كثيرين، فيما راح يتجرأ عليه آخرون يطالبونه بالتنازل عن صلاحياته لرئيس الوزراء وعن قيادته المباشرة للشأن الفلسطيني. أما بالنسبة لأبي مازن، فقد رأى الفلسطينيون فيه رئيساً يخفض علاقتهم بقيادتهم إلى مستوى من العادية، ويسهل حسابه بلا خوف، وانتقاده بلا شعور بالندم. ولكن أبا مازن أخفق خلال

العام الأول من رئاسته في التقدم نحو توحيد الساحة السياسية الفلسطينية، سواء في الضفة والقطاع أو في الشتات. بل إنه أخفق حتى في إنهاء تمزق فتح نفسها، وتحولها إلى قطاعات من النفوذ والقوى المتصارعة. لم يقف أبو مازن بقوة كافية أمام التراجعات الأمريكية عن الوعود التي قطعها للجانب الفلسطيني، أو أمام التجاهل الإسرائيلي المستمر للمطالب الفلسطينية. وسرعان ما تبلور شعور عام، داخل الساحة الفلسطينية وخارجها، بضعف أبي مازن وعدم قدرته على تحمل أعباء القضية الوطنية. ولم يبرز هذا الشعور كما برز في الظروف المحيطة بالانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة.

الانسحاب من غزة

كان الانسحاب الإسرائيلي، العسكري والاستيطاني، من قطاع غزة انتصاراً كبيراً للمقاومة الفلسطينية، ونكسة لا

تخفى لمسار أو سلو وعملية السلام. فبالرغم من أن سياسة التوسع الاستيطاني الإسرائيلي أبدت تردداً دائماً تجاه السيطرة على القطاع، فإن من المؤكد أن الانسحاب منه ما كان ممكناً في هذا التوقيت بالذات بدون التكلفة السياسية والبشرية التي بات على الاحتلال دفعها في القطاع وجواره. ولكن الانسحاب الإسرائيلي جاء انفرادياً وبدون تفاوض أو تنسيق مع السلطة، وكأن عملية السلام الفلسطيني - الإسرائيلي قد انتهت فعلاً، ولم يعد لدى الطرف الإسرائيلي التزام ما تجاهها. صحيح أن هذه السياسة أثارت احتجاجات متتالية من السلطة الفلسطينية، ولكن التأييد الأوروبي - أمريكي الملموس لقرار الانسحاب الإسرائيلي من القطاع ترك السلطة في العراء، لا هي تستطيع رفض الانسحاب ولا هي راضية عن انسحاب لا يتم من خلال استئناف العملية التفاوضية.

أعلنت الحكومة الإسرائيلية عزمها الخروج من القطاع قبل زهاء عام على إتمام الانسحاب في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥. وقد سبق عملية الانسحاب توقعات واسعة بأن يتحول قطاع غزة إلى رمز لفشل السلطة الفلسطينية في إدارة الشأن الفلسطيني (وبالتالي دعم سياسة شارون القائمة على عدم وجود شريك فلسطيني حقيقي في عملية السلام)، وإلى ساحة للصراع الفلسطيني الداخلي، وربما الحرب الأهلية. ففي قطاع غزة، الصغير المساحة والفقير والمكتظ بالسكان، نسبة تسليح فلسطينية مرتفعة. وإلى جانب التعددية السياسية التنظيمية، ثمة عدد كبير من الميليشيات المسلحة. وقد كان التخوف الفلسطيني الأبرز ذلك المتعلق بتحول القطاع إلى ساحة صدام بين حركة حماس، ذات النفوذ الواسع في القطاع، من جهة، وبعض أطراف فتح والأجهزة الأمنية في القطاع، من جهة أخرى. كانت حماس قد بدأت في إعطاء مؤشرات على عزمها خوض الانتخابات الفلسطينية التشريعية، ولم يكن مستبعداً

أن يصبح القطاع مختبر قوة ونفوذ لحماس وفتح.

شملت التحضيرات الاسرائيلية للانسحاب من قطاع غزة عقد اتفاق أمني مع مصر، سمح للجانب المصري نشر قوة مسلحة من عدة مئات من الجنود على طول الحدود المصرية - الفلسطينية - الاسرائيلية. أراد الاسرائيليون من الاتفاق تحميل مصر مسئولية تجاه تهريب الأفراد والسلاح والذخائر عبر الحدود بين قطاع غزة ومصر؛ أما القاهرة فرأت في الاتفاق تعديلاً ملموساً لاتفاقية السلام المصرية - الاسرائيلية، التي حظرت وجود قوات مصرية مسلحة شرقي قناة السويس. أعلنت القاهرة انتشار القوة الأمنية المصرية على طول الحدود، قبل زهاء شهر على إتمام الانسحاب الاسرائيلي من القطاع^(١٣). وبالرغم من أن أحداث الأيام التالية أظهرت أن الانتشار الأمني المصري لم يكن قد اكتمل بالفعل، فإن التواجد العسكري المصري على الحدود عزّز من الدور المصري (الناشط أصلاً) في الشأن الفلسطيني الداخلي. قبل أيام من الانسحاب الاسرائيلي، أرسلت المخابرات المصرية، المكلفة بالملف الفلسطيني منذ سنوات، وفداً إلى قطاع غزة، تقرر بعد ذلك أن يقيم في القطاع لعدة شهور قادمة. وقد لعب الوفد دور الحَكَم في الخلافات الفلسطينية الداخلية، والحفاظ على قطاع غزة من الانفجار الأمني. وفي نهاية آب / أغسطس، وصل اللواء عمر سليمان، مدير المخابرات المصرية والوزير في رئاسة الجمهورية، مبعوثاً من الرئيس مبارك إلى قطاع غزة. التقى سليمان عدداً كبيراً من الفعاليات الفلسطينية في القطاع من الاتجاهات السياسية كافة، وألقى خطاباً في المجلس التشريعي الفلسطيني، أكد فيه على مواصلة تضامن مصر مع الفلسطينيين^(١٤). ترك التعامل المصري مع مختلف القوى الفلسطينية انطباعاً إيجابياً في الأوساط الفلسطينية السياسية، ولكن زيارة سليمان وخطابه في المجلس التشريعي لم تترك مجالاً للشك في الاعتبارات الاستراتيجية للنظرة المصرية إلى قطاع غزة.

لم تصدق التوقعات بانفجار حرب أهلية في قطاع غزة، أو بتحوله إلى ساحة صراع بين فتح وحماس. وبالرغم من التصاعد الحاد في الخلاف بين حركة حماس والسلطة الفلسطينية خلال شهري أيلول / سبتمبر وتشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، إلا أن الإسلاميين أثبتوا خلال الشهور القليلة التالية للانسحاب الاسرائيلي من القطاع أنهم الأكثر انضباطاً بين الفصائل المختلفة.

بالرغم من تأكيد رئيس الوزراء الفلسطيني أحمد قريع بعد لقاء قادة الفصائل الفلسطينية بدمشق في ٢٢ آب / أغسطس على أن لا خلاف حول سلاح المقاومة، استخدم الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة كمناسبة للضغط من أجل نزع سلاح فصائل المقاومة في القطاع.

وقد شارك في هذه الضغوط الاسرائيليون والأمريكيون والأوروبيون وقيادات السلطة المختلفة^(١٥). ولكن التصريحات المتشددة لقادة فصائل المقاومة حول أن الانسحاب من القطاع لا يعني نهاية الصراع حوله، وأن لا نية للتخلي عن السلاح بأي حال من الأحوال، لم يترك مجال مناورة كبير للسلطة الفلسطينية. ولأن مسألة سلاح المقاومة وحدت بين التنظيمات جميعها، بما في ذلك تلك المرتبطة بحركة فتح، فإن الإصرار على نزع السلاح كان سيؤدي إلى حرب أهلية. وفي النهاية، اعتبر الرئيس الفلسطيني أن مجرد حيازة السلاح لن يكون مسألة خلاف، وأن المطلوب هو وضع نهاية للمظاهر المسلحة لا نزع السلاح. ولكن ذلك لم يخفض درجة التوتر الداخلي، التي عززتها نتائج الانتخابات البلدية المتلاحقة.

في نهاية آب / أغسطس، أصدرت وزارة الداخلية الفلسطينية بياناً قالت فيه "إن وحدانية السلطة الفلسطينية وشرعيتها ليست مجالاً للشك أو المراهنة"^(١٦). وبعد عدة أيام أودى انفجار في منزل بحي الشجاعية بحياة أربعة مواطنين. ولأن المنزل يتبع ناشطين من حماس، فقد تسبب التباين في تفسير الانفجار بين الحركة ووزارة الداخلية في تصاعد حدة التوتر بمدينة غزة. وعندما كشفت حماس عن هوية قياديين عسكريين في مناطق قطاع غزة، وصف وزير الداخلية الخطوة بأنها "تأتي وكأن لا سلطة ولا شرعية... وأن هناك سلطة موازية"^(١٧). وفي ٢٣ أيلول / سبتمبر، وقع انفجار في مسيرة احتفالية لحماس في مدينة جباليا، مما تسبب في سقوط ١٧ شهيداً وعشرات من الجرحى. وقد ولد الانفجار حاداً بين حماس والسلطة الفلسطينية، بما في ذلك وزير الداخلية والرئيس محمود عباس، وأدى لعدة أيام من القصف الاسرائيلي لمناطق في قطاع غزة^(١٨). وبعد تهديدات من الرئيس الفلسطيني بالتصدي لحماس، وتصاعد وتيرة الخلاف بين الفلسطينيين أنفسهم، وازدياد حدة الاعتداءات الاسرائيلية على القطاع، أعلن محمود الزهار، أحد القادة الرئيسيين في حركة حماس، أن الحركة أخذت قراراً بوقف الهجمات على "اسرائيل" من قطاع غزة.

في مطلع تشرين الأول / أكتوبر، وقعت اشتباكات مسلحة بين عناصر من حماس وقوات أمن فلسطينية، سقط خلالها عدد من القتلى والجرحى^(١٩). وقد جاءت الاشتباكات، التي انطلقت بسبب سوء تفاهم عرضي بين رجال الأمن وناشطي حماس، نتيجة طبيعية للتوتر المتصاعد بين الحركة والسلطة منذ ما قبل اكتمال الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة، ولعب فيه وزير الداخلية الفلسطيني دوراً رئيسياً. وقد نشط الوفد المصري الأمني المتواجد في قطاع غزة لتهدئة الأوضاع ومنع التصعيد؛ ثم اجتمعت الأجنحة العسكرية لثمانية فصائل فلسطينية في القطاع وأعلنت وثيقة تضمنت تحريم الاقتتال الداخلي. وسرعان ما عادت الأوضاع إلى طبيعتها، وتراجع التوتر الأمني بين السلطة وحماس إلى وتيرته السياسية التقليدية.

خلال الأسابيع القليلة التالية، فشلت محاولات عقد لقاء بين الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس الوزراء الاسرائيلي أرييل شارون. وبالرغم من الوعود الغربية بمساعدات اقتصادية وتنموية للنهوض باقتصاد قطاع غزة، فقد أصبح واضحاً أن الموقف الأورو-أمريكي استقر عند القبول بتسليم عملية السلام للجانب الاسرائيلي. وبدا واضحاً أن السلطة الفلسطينية خرجت من عملية السلام حتى أجل غير منظور. قبلت السلطة بترتيبات أمنية مجحفة لفتح المعبر الحدودي بين قطاع غزة ومصر؛ ولكن الحكومة الاسرائيلية رفضت توفير طريق آمن للاتصال بين الضفة القطاع. وقد وصلت القوات الاسرائيلية احتلال معظم أنحاء الضفة الغربية وتقطيع أوصالها، واستهداف الناشطين الفلسطينيين في أنحاءها، لا سيما أولئك التابعين للجهاد الإسلامي، ولكتائب شهداء الأقصى، ولحركة حماس. وبالرغم من أن الانسحاب الاسرائيلي من قطاع غزة أطلق شيئاً من التفاؤل في الأوساط الفلسطينية، فإن عجز القيادة الوطنية عن تحقيق أي تقدم لاحق، وانشطار فتح إلى مجموعات متصارعة، أفقدت السلطة الكثير من القدرة على الحكم، وعاد الانفلات الأمني بالتالي إلى القطاع.

في السابع من أيلول / سبتمبر اغتيل في مدينة غزة اللواء موسى عرفات، المستشار العسكري للرئيس الفلسطيني والقائد السابق للأمن الوطني^(٢٠). كان موسى عرفات، تحيط به اتهامات بالفساد، وسوء استخدام السلطة؛ ولكنه في الوقت نفسه كان يمثل مركز قوة في أوساط فتح. وبالرغم من أن تحقيقاً جاداً لم يجر في ظروف اغتياله، فإن اضطراب البيانات الصادرة عن ألوية الناصر صلاح الدين، إحدى الميليشيات التابعة لفتح، أشار بأصابع الاتهام إلى مسئولين بارزين في حركة فتح. وما إن اكتمل الانسحاب الاسرائيلي من القطاع حتى اشتدت حدة الصراعات الفتحاوية، مما دفع هيئة إقليم فتح في المحافظات الوسطى بالقطاع إعلان استقالته احتجاجاً على ما أسمته "التفلة الأمنية"^(٢١)، وقد تراجعت حدة الصراعات داخل فتح خلال الأسابيع التالية، التي شهدت تصاعد خلافات السلطة وحماس، ولكنها عادت من جديد خلال الشهرين الأخيرين من ٢٠٠٥ والشهر الأول من العام التالي. وكانت إحدى الوسائل التي حاولت بها السلطة التعامل مع أوضاع فتح الداخلية، هي الإعلان عن خطط لدمج عناصر كتائب شهداء الأقصى في الأجهزة الأمنية. ولكن المشروع لم يُنجز بالسرعة الكافية، إما لعدم قدرة السلطة على امتصاص كل الميليشيات التابعة لفتح أو لرفض أغلب هذه العناصر التخلي عن نمط عملها لصالح الانضمام لأجهزة أمنية رسمية. وباشتداد التدافع داخل فتح حول قائمة الترشح للانتخابات التشريعية، انطلقت الميليشيات الفتحاوية في قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية مثيرة حالة من الفوضى الأمنية، بما في ذلك مهاجمة مقرّ لجنة الانتخابات العليا، والسيطرة على مؤسسات تابعة للسلطة، والقيام بخطط صحافيين وزوار أجنبي.

يجسّد قطاع غزة الأزمة البنيوية التي عانت منها السلطة الوطنية الفلسطينية منذ ولادتها. فقد وُقِر اتفاق أوسلو للسلطة الوطنية قاعدة حكم شبيهة بمؤسسة الدولة: رئاسة، وزارات، ميزانية مركزية، بيروقراطية، برلمان، أجهزة أمن، وجهاز قضائي... إلخ. ولكن هذه الدولة منقوصة من حيث تأسيسها تحت الاحتلال؛ فهي لا تتمتع بالسيادة على أرضها وحدودها، ولا تملك حماية شعبيها. وسرعان ما تفاقمت حالة فقدان السيادة والأمن والحرية بعد اندلاع انتفاضة الأقصى. تتطلب استحقاقات الدولة احتكار وسائل العنف، وعدم السماح بوجود قوى وسيطة بين مؤسسة الدولة وشعبها؛ بينما يستدعي الاحتلال وفقدان الأمن والحرية مقاومة وطنية مسلحة. بكلمة أخرى، تقع سلطة الحكم الذاتي في منطقة رمادية بين الدولة الحديثة وحركة التحرر الوطني؛ وهو ما سيتسبب في حالة دائمة من التوتر بين مؤسسات السلطة وقوى المقاومة الفلسطينية، تحتاج جهداً مضاعفاً من السلطة وقوى المقاومة لمنع تصاعدها إلى تنازع أو صدام داخلي دموي.

تحولت الانتخابات التشريعية خلال الشهور الأخيرة من ٢٠٠٥ إلى واحدة من أكثر القضايا إثارة للجدل والتدافع في الساحة الفلسطينية

من الانتخابات البلدية إلى الانتخابات التشريعية

السياسية؛ إذ كانت الأطراف جميعها تدرك أهمية هذه الانتخابات. فهذه ثاني جولة انتخابية منذ تأسيس السلطة الوطنية، والأولى منذ عشر سنوات. ونظراً لغياب الرئيس عرفات، بشخصيته المهيمنة على القرار الفلسطيني، فقد أصبح للمجلس التشريعي الفلسطيني أهمية مضاعفة في صنع القرار ومراقبة أداء السلطة. ولأن حماس، التي قاطعت انتخابات ١٩٩٦، قررت خوض هذه الجولة، اعتبرت الانتخابات مقياساً هاماً لتقدير الوزن الشعبي لكل من فتح وحماس، اللتين تمثلان القوتين الرئيسيتين في الساحة السياسية. وقد ضاعف من أهمية هذه الانتخابات أنها جاءت مباشرة بعد عقد الانتخابات البلدية في كافة أنحاء الضفة والقطاع، على مدى عام كامل، بكل ما حملته الانتخابات البلدية من مؤشرات على بروز متغيرات جوهرية في الخارطة السياسية الفلسطينية.

عُقدت المرحلة الأولى من الانتخابات البلدية في نهاية كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٤ ونهاية كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥. وعُقدت المرحلة الثانية في مطلع أيار / مايو، والثالثة في بداية تشرين الأول / أكتوبر، والرابعة في منتصف كانون الأول / ديسمبر. تضاربت بيانات فتح وحماس حول نتائج المرحلة الأولى، وما إن كان الفوز من نصيب أيهما. والأرجح أن النتائج جاءت متقاربة إلى حد كبير، وبرزت صعوبة تحديد الفائز لأن عدداً من مرشحي حماس قد



خاض الانتخابات بصفة مستقلة. بيد أن نتائج المرحلة الأولى، وبغض النظر عن الفائز الحقيقي، شكلت صدمة لفتح ودفعاً معنوياً لحماس. ولتجنب مثل هذا التضارب، خاضت حماس الدورة الثانية باسم قائمة "الإصلاح والتغيير"، وكانت نتائجها أكثر وضوحاً^(٢٢). جرت المرحلة الثانية لانتخاب ٨٤ مجلساً بلدياً، ٧٦ منها في الضفة و٨ في القطاع، فازت فتح في ٥٠ مجلساً، بينما فازت حماس في ٣٠ مجلساً. وكان الواضح أن حماس تفوّقت في المدن الكبيرة (مثل فوزها في قلقيلية ورفح وجباليا)، بينما فازت فتح في المجالس البلدية الصغيرة أو القرى.

في المرحلة الثالثة، جرى التنافس على ١٠٤ بلديات، أُعلن فيها عن فوز فتح في أغلبية المقاعد، لكن حماس حصدت نسبة لا يُستهان بها من الأصوات^(٢٣). أما في المرحلة الرابعة والأخيرة، فقد فازت حماس في أغلب البلديات الكبيرة في الضفة الغربية المتنافس عليها، وتمكنت من الحصول على نحو ٧٤٪ من أصوات مدينة نابلس. ولم تفز حماس في بلدية رام الله، لكن كتلتها في المجلس المنتخب تمتعت بالقدرة على الترويج^(٢٤). ونظراً لأن القراءات الشائعة للانتخابات البلدية دارت في أغلبها حول مقولة تفوّق فتح في الضفة الغربية وتفوّق حماس في قطاع غزة، ولقرب انتخابات المرحلة الرابعة من موعد الانتخابات التشريعية، فقد أصابت النتائج قيادات فتح والجهات الدولية المعنية بالذهول.

وبالرغم من صعوبة التوصل إلى تقديرات دقيقة لنتائج الانتخابات البلدية، فربما يمكن القول أنها انتهت في مجملها بتقدم حماس على فتح في عدد الأصوات، وفي البلديات الكبيرة، وتقدم فتح على حماس في عدد المقاعد، وفي البلديات الصغيرة. وكان من اللافت للنظر تأجيل السلطة للانتخابات في مدينتي الخليل وغزة، وهما من المعازل القوية لحماس. ويحاول الجدول التالي (جدول ١ / ١) أن يرسم صورة عامة لنتائج الانتخابات البلدية، وقد تم إعداده بالاستعانة بعدد من المصادر المتنوعة، غير أنه يبقى مجرد محاولة لتقريب الصورة بسبب التضارب الشديد بين المصادر المحسوبة على فتح، وتلك المحسوبة على حماس، وبسبب امتناع العديد من الفائزين، وخصوصاً أولئك المحسوبون على حماس، من تصنيف أنفسهم.

جدول ١/١: نتائج الانتخابات البلدية الفلسطينية في المراحل الأربعة^{٢٥}

| النسبة المئوية لعدد المقاعد | عدد المقاعد | نسبة الأصوات في المراحل الأربعة لانتخابات البلدية | | | | نسبة عدد المقاعد في المراحل الأربعة لانتخابات البلدية | | | | التنظيم | |
|-----------------------------|-------------|---|-----------------|-----------------|-----------------|---|-----------------|-----------------|-----------------|-----------------------|---------------|
| | | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | المرحلة الرابعة | المرحلة الأولى | المرحلة الثانية | المرحلة الثالثة | المرحلة الرابعة | | |
| | | ٢٠ | ٥٣,٧٣ | ٤٠,٢ | ٣٢ | ٣٢,٨٥ | ٥٣,٦ | ٥٦ | ٣٨,٩ | فتح | |
| | ١١٦٤ | ٥٠,٥ | ٢٦,٠٣ | ٣٣,٧ | ٥٠ | ٣٠ | ٢٥,١ | ٣٣,٦ | ٣٦,٨ | حماس | |
| | ٨٦٢ | ١٩,٥ | ٢٠,٢٤ | ٢٦,١ | ١٨ | ٣٧,١٥ | ٢١,٣ | ١٠,٤ | ٢٤,٣ | مستقلون وتنظيمات أخرى | |
| | ٢٥,٧٢ | ٧٠,١ | ١٩,٥ | ٢٠,٢٤ | ٢٦,١ | ١٨ | ٣٧,١٥ | ٢١,٣ | ١٠,٤ | ٢٤,٣ | المجموع الكلي |
| | ١٠٠ | ٢٧٢٧ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | ١٠٠ | |

أكدت الانتخابات البلدية نمط التصويت السائد في المنطقة العربية ككل، حيث تتفوق القوى الإسلامية في المدن الرئيسية وبين الفئات الحديثة؛ بينما تنجح الأحزاب الحاكمة في المناطق الريفية وبين الفئات التقليدية، التي ترى مصلحتها في الانحياز للمؤسسات الحاكمة. وبالنظر إلى مقاطعة حركة الجهاد الإسلامي للانتخابات، فيمكن القول بأن التيار الإسلامي الفلسطيني قد أصبح بالفعل تيار الأكثرية، بدون أن يكون تيار الأكثرية الساحقة. وربما يأتي هذا الالتباس في تحولات المشهد السياسي الفلسطيني من حقيقة أن فتح (أو جزءاً منها على الأقل)، لا يزال ينظر إليها باعتبارها قوة مقاومة وليس فقط حزباً حاكماً. وبالرغم من اختلاط أبعاد السياسة والخدمات والنزاهة والتقدير المحلي في الانتخابات البلدية، فقد كان واضحاً أن الفلسطينيين عاقبوا مرشحي فتح على انتشار الفساد في دوائر السلطة وصفوف الحركة.

قد لا تكون الانتخابات البلدية صورة أصلية عن الانتخابات التشريعية؛ إذ تتعلق الأخيرة في شكل كبير بالاعتبارات السياسية، ويُنظر إليها غالباً من منظار مستقبل القضية الوطنية وعلاقات الفلسطينيين بكافة القوى العربية والدولية المعنية. ولكن ذلك لم يوقف الارتجاجات السياسية التي عصفت بفتح خلال الأسابيع القليلة السابقة لعدد الانتخابات التشريعية. ففي نهاية تشرين الثاني / نوفمبر، عقدت فتح في مناطق من الضفة الغربية (وليس في قطاع غزة) انتخابات داخلية أولية أسفرت في رام الله عن فوز ما أصبح يُعرف بجيل الشبان. وبالرغم من ذلك، فقد جاءت قائمة فتح المعلنة من قيادة الحركة لتضع قيادات تقليدية، بما في ذلك رئيس الوزراء أحمد قريع الذي يفتقد الدعم والثقة في قواعد الحركة وبين كوادرها، على رأس القائمة. وخلال أيام قليلة، كان مسئول الأمن الوقائي السابق في القطاع والوزير السابق محمد دحلان يعلن قائمة جديدة لفتح بالاتفاق مع أمين سر تنظيم فتح في الضفة، السجين، مروان البرغوثي^(٢٦).

أطلق على القائمة اسم قائمة المستقبل وضمّت، إضافة إلى دحلان والبرغوثي، عدداً كبيراً ممن يعرف بجيل قيادات فتح الشابة، بما في ذلك جبريل الرجوب، مسئول الأمن الوقائي السابق في الضفة وخضم دحلان لعدة سنوات. وقد أظهرت قائمة دحلان- البرغوثي أن الانقسام في فتح هو انقسام بين بعض قيادات الداخل والقيادات العائدة من الخارج، أكثر منه انقساماً بين شباب وشيوخ، وهو انقسام على الملف الوطني؛ كما استتبطن صراعاً على خلافة أبي مازن، تداخلت أطرافه الإقليمية والدولية ولم يكن فلسطينياً بحتاً.

بوجود قائمتين لفتح أصبح من المؤكد أن الانتخابات التشريعية ستشهد صراعاً محتدماً، ليس فقط بين فتح وحماس، بل أيضاً بين فتح وفتح. ولتجنب انهيار انتخابي مؤلم، تحركت جهات فتحاوية وغير فتحاوية لتوحيد القائمتين؛ وهو ما تم فعلاً في ٢٧ كانون الأول / ديسمبر. لم يكن توحيد القائمتين كافياً لبعث الاطمئنان لدى دوائر عديدة في حركة فتح، مما دعاها إلى ممارسة ضغوط كبيرة على أبي مازن لتأجيل الانتخابات. ولكن أبا مازن كان يدرك المخاطر الكبيرة المحفوفة بقرار التأجيل؛ وكان من الواضح أنه نظر إلى الاستحقاق الانتخابي باعتباره ضرورة لاستقرار الوضع السياسي الداخلي، آملاً بأن يؤدي وجود حماس في المجلس التشريعي (وربما في الحكومة أيضاً) إلى إلزامها بعملية السلام ومرتبات أو سلو. ولكن أدلة متزايدة تشير إلى أنه حتى أبو مازن اقتنع بفكرة تأجيل الانتخابات. وقد شهدت الأسابيع القليلة التالية تصريحات أمريكية وأوروبية تدعو إلى منع حماس من خوض الانتخابات ما لم تتخل عن السلاح، وأخرى تدعو إلى منعها من المشاركة في الحكومة الفلسطينية ما لم تعترف بوجود الدولة العبرية وتعلن التزامها بالعمل الدبلوماسي؛ إضافة إلى التهديد بوقف المساعدات عن السلطة إن شاركت حماس بموقفها السياسي وسلاحها في الحكومة الفلسطينية القادمة. وكان الواضح أن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أصبحا طرفاً مباشراً في الانتخابات.

حاول أبو مازن إظهار مقاومته للضغوط الأوروبية والأمريكية والإيحاء بأن العملية الانتخابية ونتائجها وليدة قرار ومناخ وطني فلسطيني بحت. ولكن الإصرار الأمريكي على الانتخابات، والتهديدات الموجهة للشعب الفلسطيني لم تخف على أحد. ويعود الإصرار الأمريكي على عقد الانتخابات إلى رغبة إدارة بوش في إضافة الانتخابات الفلسطينية إلى سلسلة الإنجازات الديمقراطية لسياسته في الشرق الأوسط. وقد أسهم في تضليل الإدارة الأمريكية عدد من استطلاعات الرأي التي قامت بها مؤسسات فلسطينية لقياس الرأي، أكدت على أن حماس لن تحصل على أكثر من ٣٠ إلى ٤٠٪ من الأصوات. وفي مواجهة تضارب الضغوط الداخلية والخارجية، سارع أبو مازن إلى التوكيد على أن مشاركة حماس في الانتخابات (ودخولها المجلس التشريعي) تتم على أرضية أو سلو، التي انبثقت منها ليس مؤسسات السلطة وحسب، بل وكل وجودها.

من جهة أخرى، كانت حماس تواجه بالفعل مأزق تبرير دخولها الانتخابات. وقد ارتكز المنطق الذي تبنته حماس على أن دخول الانتخابات لا يعني التخلي عن الكفاح المسلح وهدف التحرير الكامل، مع التأكيد على أن هدنة طويلة يمكن أن تقوم بالتوصل إلى حل مرحلي يتضمن دولة فلسطينية على كامل المناطق المحتلة منذ ١٩٦٧؛ وعلى أن اتفاق أوسلو قد انتهى فعلياً؛ وعلى أن الانتخابات تجري على أساس إنجازات الانتفاضة الثانية؛ وعلى ضرورة الحيلولة دون الذين يخططون لضرب حماس. ولكن هذا المنطق لم يمنع حماس من أخذ الضغوط الداخلية والخارجية في الاعتبار، ومن ثم نشر برنامج انتخابي لا يتضمن مقولات ميثاق حماس التقليدية المتعلقة بتدمير دولة "إسرائيل" والتركيز على النهج الجهادي^(٢٧). وفي مواجهة الجدل المتزايد حول دلالات مشاركة حماس في الانتخابات، أعلن الرئيس أبو مازن في أول موقف من نوعه أنه سيقوم بتقديم استقالته في حال جاءت الانتخابات بمجلس تشريعي، تعارض أغلبيته اتفاق أوسلو^(٢٨)!

أقيمت الانتخابات على أساس توزيع مقاعد المجلس التشريعي مناصفة بين القوائم النسبية والدوائر الفردية. وقد خاضت الانتخابات إحدى عشرة قائمة، أهمها قائمتي فتح وحماس، وقائمة أخرى للجبهة الشعبية، وعدد من القوائم المستقلة وشبه المستقلة. وكما في الانتخابات البلدية، أخذت حركة الجهاد قراراً بمقاطعة الانتخابات؛ وقد تراوحت تفسيرات هذا القرار بين استمرار الحركة في التزام موقفها الراديكالي من السلطة الفلسطينية ومؤسساتها وبين قناعة متزايدة بأن وزنها الانتخابي لن يوفر لها موقفاً مؤثراً في المجلس التشريعي. وساد اعتقاد بأن أغلب المقترعين من أنصار الجهاد سيعطون أصواتهم لمرشحي حماس وقائمتها. وقد جرت الانتخابات يوم ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، وسط دعوات من قيادات السلطة الوطنية، وفتح وحماس، إلى المشاركة الشعبية الواسعة وضرورة الحفاظ على الأمن وشفافية العملية الانتخابية. وجاءت نتائج الانتخابات بفوز حاسم لحماس، التي حصلت على ٧٤ مقعداً، إضافة إلى أربعة مقاعد فاز بها مستقلون بدعم من حماس. أما فتح فلم تحصد سوى ٤٥ مقعداً؛ فيما فازت أربعة قوائم أخرى مجتمعة بتسعة مقاعد. ولم يعد هناك شك في أن الشعب الفلسطيني قرر قلب المناخ السياسي كله، رأساً على عقب، داخل فلسطين وفي كل المشرق العربي - الإسلامي.

خاتمة

كان عام ٢٠٠٥ عاماً حافلاً، وكان عاماً انتقالياً إلى حد كبير. وبالرغم من استمرار الصدام مع الاحتلال والاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة، واستشهاد الرئيس عرفات، فقد نجح الفلسطينيون في تحقيق انتقال سلس للرئاسة من زعيم تاريخي كبير إلى رئيس أقلّ وزناً وكاريزماً. كما نجحوا في دفع الاحتلال خارج قطاع غزة، وفي تجنب أي صدام أهلي واسع في القطاع بعد الانسحاب الاسرائيلي. ثمة تباين كبير بين برامج القوى السياسية الفلسطينية الرئيسية فيما يتعلق بالمسألة الوطنية؛ ولكن هذا التباين لم يمنع توصل هذه القوى إلى تفاهات لضبط العلاقات بينها. وقد عبر لقاء الحوار بين القوى الفلسطينية كافة (وبمشاركة الرئيس أبي مازن) في القاهرة في ربيع ٢٠٠٥ عن رغبة فلسطينية قوية للتوصل إلى توافق وطني، وتوفير أجواء مواتية لإنجاح رئاسة أبي مازن. هذا بالرغم من عجز أبي مازن والراعي المصري للحوار عن تحويل خطوة التهدئة الفلسطينية إلى تهدئة متبادلة مع الجانب الاسرائيلي.

بيد أن هذه النجاحات لم تمنع التشققات المتزايدة في حركة فتح، التي هي عماد السلطة الوطنية والتنظيم القائد للحركة الوطنية منذ عقود. بعض هذه التشققات يعود إلى التنافس بين المجموعات المختلفة على الموقع والدور؛ ولكن أغلبها نجم عن تدخلات أوروبية وأمريكية (وحتى اسرائيلية) في تدافعات فتح الداخلية. وقد فاقم من هذه التدافعات اعتقاد متزايد، فلسطينياً وعربياً ودولياً، بأن أبا مازن شخصية ضعيفة غير قادرة على تحمل أعباء القضية الفلسطينية وأنه لن يسعى إلى التجديد بعد نهاية فترة رئاسته الحالية. وهذا ما يجعل تحركات بعض قيادات فتح من الصف الثاني أقرب إلى الاستعدادات لخلافة أبي مازن. ونظراً لأن المجموعات الفتحاوية المسلحة المنضوية تحت راية كتائب شهداء الأقصى ليست مجموعات موحدة تحت قيادة واحدة، فقد استُغل سلاح الكتائب من قبل هذه الجهة أو تلك؛ مما أسهم في ازدياد حدة التشققات داخل فتح من جهة، وتسبب في حالات من الفوضى المسلحة، لا سيما في قطاع غزة.

ولم تمنع هذه النجاحات من تصاعد التوتر بين فتح وحماس على خلفية الانتخابات البلدية، ثم بعد هزيمة فتح الكبيرة وغير المسبوقة في الانتخابات التشريعية. في المجالس البلدية، تجد فتح الآن شراكة ندية من حماس، وأداءً لا يمكن التقليل من فعاليته في البلديات التي تقودها حماس. وفي المجلس التشريعي، تجد فتح نفسها وقد تحولت إلى قوة معارضة، للمرة الأولى منذ سيطرتها على هيئات وقيادة منظمة التحرير الفلسطينية في نهاية الستينات. وبالرغم من الإشادة الواسعة بقبول فتح نتائج الانتخابات التشريعية، وغياب ردود الفعل العنيفة على انتصار حماس، فإن من المبكر الحكم على موقف فتح من الحكومة الفلسطينية الجديدة. إذ تسيطر فتح على الأجهزة الأمنية سيطرة كاملة تقريباً، كما تسيطر على بيروقراطية السلطة؛ وهو الوضع الذي يمكن أن يثير عقبات كبرى أمام حكومة تقودها حماس. أما إن اتجه أبو مازن وقيادات فتح الأخرى نحو التعاون مع الاسرائيليين والأطراف العربية والدولية الأخرى

لإسقاط حكومة حماس، فسيدخل الوضع الفلسطيني السياسي الداخلي مرحلة تأزمٍ معقدة. ولن تتكشف نوايا أبي مازن وفتح في الداخل الفلسطيني وحسب، بل وفي مجال إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية وتفعيلها. والملاحظ أن مرحلة ما بعد الانتخابات التشريعية أظهرت رغبتين متناقضتين على هذا الصعيد. فأبو مازن، الذي لم يكتث كثيراً خلال العام المنصرم بتنفيذ الاتفاق الوطني حول إعادة بناء المنظمة، بات يرى في منظمة التحرير بوضعها الحالي ملجأً من سيطرة حماس على المجلس التشريعي وحكومة السلطة. بينما يُظهر الفلسطينيون، شعباً وتنظيمات، رغبة قوية في إعادة بناء المنظمة وتفعيلها، لإعادة الوحدة بين الشعب في الداخل والخارج وتعزيز الموقف الفلسطيني في مواجهة العدو. وسيكون لزاماً على أبي مازن وفتح، خاصة بعد نتائج الانتخابات التشريعية، البدء بإجراءات عملية وفعالية لإعادة بناء منظمة التحرير وتفعيلها.

بإعطاء حماس أغلبية ملموسة في المجلس التشريعي أظهر الفلسطينيون رغبة واضحة في البحث عن خيارات جديدة للعمل الوطني غير خيار أوسلو ومتعلقاته، كما أظهروا الارتباط الوثيق بين تحولات الساحة الفلسطينية والتوجه المتزايد للشعوب العربية والإسلامية نحو موضعة السياسة ضمن مرجعية إسلامية ذات برنامج ممانعة ومقاومة. طرح فوز حماس عدداً من الأسئلة على كافة الأطراف المعنية^(٢٩)، ولكن لا يجب أن ينسى أحد أن العمل الوطني الفلسطيني نهض في أغلب مراحلها على قاعدة إجماع واسعة. والواضح أن الفلسطينيين لا يرغبون في تكليف حماس قيادة العمل الوطني وحسب، بل ويرغبون في أن تتم هذه القيادة من خلال توافق وطني، لا سيما بين حماس وفتح. وسيكون رفض فتح المشاركة في الحكومة الجديدة بمثابة طعنة للتوجه الشعبي العام، ودليلاً على سعي فتح إفشال حكومة حماس بوسائل لا تمتُّ إلى صناديق الاقتراع بصلة.

في النهاية، من الصعب تصور المتغيرات الفلسطينية الداخلية المتلاحقة بمعزل عن تأزم السياسة الأمريكية في المنطقة العربية والإسلامية^(٣٠). فالتراجع الحثيث للأهداف الأمريكية في العراق، والاضطراب الأمريكي في التعامل مع الملف النووي الإيراني، وصمود سوريا وحزب الله في مواجهة الضغوط الأورو - أمريكية، هي أدلة متزايدة على انكسار حدة الهجوم الخارجي على المنطقة المستمر منذ سنوات. وإن أظهرت السياسة الأمريكية خلال الفترة القادمة مزيداً من الاضطراب والتراجع، وعادت حالة الالتفاف الشعبي العربي - الإسلامي حول القضية الفلسطينية، فسيكون الوضع الفلسطيني الداخلي مرشحاً لمزيد من المتغيرات باتجاه الانقلاب على خط أوسلو وبناء إجماع فلسطيني جديد على أساس من برنامج وطني نضالي جديد، وإعادة القضية الفلسطينية إلى بعديها العربي والإسلامي.

هوامش

(١) حول تأسيس فتح، والخلفية الإسلامية لأغلب قياديينها الأول، انظر: عبد الله أبو عزة، مع الحركة الإسلامية في الدول العربية (الكويت: دار القلم، ١٩٨٦)، ص ٥٩-٦٠ و ص ٧٥-٨٨؛ زياد أبو عمرو، أصول الحركات السياسية في قطاع غزة ١٩٤٨-١٩٦٧ (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٧)، ص ٨٥-١٠٠؛ صالح عبد الجواد، "دراسة في قيادة فتح"، قضايا، ٤ آب/ أغسطس ١٩٩٠، ص ٣٠-٣٢؛ بشير موسى نافع، "الإسلاميون الفلسطينيون والقضية الفلسطينية"، ١٩٥٠-١٩٨٠، مرصد، ١، ٢ (١٩٩٩)، ص ٥٨-٥٩.

(٢) حول صعود فتح، انظر:

Helena Cobban, *The Palestinian Liberation Organization: People, Power, and Politics* (Cambridge: Cambridge University Press, 1984), p.36 – 48;

Barry Rubin, *Revolution until Victory? The Politics and History of PLO* (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1994), p. 1 – 23.

(٣) حول ولادة حركتي الجهاد وحماس، انظر: زياد أبو عمرو، الحركة الإسلامية في الضفة الغربية وقطاع غزة (عكا: دار الأسوار، ١٩٨٩)؛ إياد البرغوثي، الأسلمة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (القدس: مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، ١٩٩٠)؛ عاطف عدوان، الشيخ أحمد ياسين حياته وجهاده (غزة: الجامعة الإسلامية، ١٩٩١)؛ أحمد يوسف، أحمد ياسين: الظاهرة المعجزة وأسطورة التحدي (وورث، إينوي: المركز العالمي للبحوث والدراسات، ب.ت.).

(٤) حول أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية في المرحلة السابقة لاتفاق أوسلو، انظر: بشير موسى نافع، "المشروع الوطني الفلسطيني نحو مرحلة جديدة"، قراءات سياسية، ٢ (١٩٩٢).

(٥) جريدة الحياة وجريدة القدس العربي، لندن، ١٨ و ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٥.

(٦) حول سلسلة الاعتداءات الاسرائيلية، التي تضمنت اعتقالات، واغتيالات، وقصف لأهداف مدنية وأخرى تتبع مختلف قوى المقاومة الفلسطينية، انظر: الحياة والقدس العربي، ٢٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥، الحياة، ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ أيلول/ سبتمبر، ١١ و ٢٥ و ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر، ٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥.

(٧) مثلاً، في ٢٨ آب/ أغسطس، وقع هجوم استشهادي فلسطيني في مدينة بئر السبع، تبنته سرايا القدس وكتائب شهداء الأقصى (الحياة، ٢٩ آب/ أغسطس ٢٠٠٥)، ولكن ثبت بعد ذلك أن حماس نفذته؛ وفي ١٦ تشرين الأول/ أكتوبر قتل ثلاثة اسرائيليين قرب مستعمرة غوش عتصيون في هجوم تبنته كتائب شهداء الأقصى (الحياة، ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥)؛ وفي ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر قتل خمسة اسرائيليين في عملية للجهاد في مدينة الخضيرة (الحياة والقدس العربي، ٢٦ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٥).

(٨) الحياة والقدس العربي، ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٥.

(٩) انظر، مثلاً، نتائج المؤتمر الدولي لدعم الإصلاح الفلسطيني، المنعقد في أول آذار/ مارس بلندن (الحياة والقدس العربي، ٢ آذار/ مارس ٢٠٠٥).

(١٠) الحياة، ٨ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٦.

(١١) الحياة والقدس العربي، ١٥ نيسان/ إبريل ٢٠٠٥.

(١٢) الحياة، ٤ آب/ أغسطس ٢٠٠٥.

- (١٣) جريدة الأهرام، القاهرة، ١٣ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
- (١٤) الحياة، ٣١ آب / أغسطس ٢٠٠٥.
- (١٥) الحياة والقدس العربي، ٢٣ و ٢٨ آب / أغسطس؛ ١ و ٤ و ٢١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (١٦) الحياة، ١ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (١٧) الحياة، ٦ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (١٨) القدس العربي، ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (١٩) القدس العربي، ٣ و ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٠) الحياة والقدس العربي، ٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (٢١) الحياة، ٢٢ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥.
- (٢٢) الحياة والقدس العربي، ٦ و ٧ أيار / مايو ٢٠٠٥.
- (٢٣) الحياة والقدس العربي، ٣ و ٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥.
- (٢٤) الحياة والقدس العربي، ١٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٢٥) المصادر المستخدمة في إعداد الجدول: برنامج الامم المتحدة الانمائي:
<http://www.pogar.org/arabic/govnews/2005/issue2/palestine.html#m2a>
 ودراسة بعنوان : نتائج الانتخابات البلدية في المراحل الثلاثة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط في الأردن، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٥، وجريدة السفير، لبنان، ١٠ أيار / مايو ٢٠٠٥، وجريدة الخليج، الإمارات، ١ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٥، وجريدة الحياة الجديدة، فلسطين، ١٨ أيلول / سبتمبر ٢٠٠٥، والمركز الفلسطيني للإعلام، ١٨ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥:
<http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/reports/report2005/entkhabat05/nataeej/nataeej.htm>
- (٢٦) الحياة والقدس العربي، ١٦ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٥.
- (٢٧) الحياة والقدس العربي، ١٣ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٥.
- (٢٨) الحياة، ١٩ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦.
- (٢٩) لمناقشة دلالات صعود حماس الانتخابي، انظر التقرير التفصيلي لمجموعة الأزمات، المحايد عموماً والناظر للوضع الفلسطيني من الزاوية الأوروبية:
 “Enter Hamas: The Challenges of Political Integration,” International Crisis Group, *Middle East Report* 49, 18 January 2005.
- (٣٠) للاطلاع على وجهة نظر أكاديمية حول عجز الولايات المتحدة عن مواصلة سياسة خارجية قائمة على مبدأ بوش، انظر:
 Robert Jarvis, “Why Bush Doctrine Could Not Be Sustained,” *Political Science Quarterly*, 120, 3 (Fall, 2005).

The Palestinian
Strategic Report
for Year 2005

التقرير
الاستراتيجي
الفلسطيني
لسنة 2005

هذا التقرير

يسرُّ مركز الزيتونة أن يُقدِّم للقارئ الكريم التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٥، وهو تقرير سنوي يهدف إلى متابعة الشأن الفلسطيني بالرصد والاستقراء والتحليل. ويغطي التقرير الأوضاع السياسية الداخلية، وجوانب الاقتصاد والتعليم والمؤشرات السكانية، ويدرس الوضع الاسرائيلي، وعلاقات التسوية والصراع مع "اسرائيل"، كما يعالج المواقف العربية والإسلامية والدولية من القضية الفلسطينية.

قام بإعداد التقرير نخبة من الأساتذة المتخصصين، وشارك في مراجعته عدد من الأساتذة الكبار، أمثال: أ.د. أنيس الصايغ، وأ.د. عبد الوهاب المسيري، والأستاذ منير شفيق.

وقد حرص مركز الزيتونة، في هذا التقرير، على الالتزام بخطه المعتمد في إصدار الدراسات والأبحاث العلمية الرصينة، التي تراعي أفضل معايير المصداقية والموضوعية. غير أن صدور التقرير للمرة الأولى، يفتح المجال واسعاً للاستماع للاقتراحات ولكل نقد بناء، وذلك لسد الثغرات المحتملة، وللارتقاء به إلى مستويات أفضل. وسنكون سعيدين جداً بالاطلاع على ملاحظات الباحثين والمهتمين ومراجعاتهم.

د. محسن صالح
المدير العام



ISBN 978-9953-007-06-9



9 789953 007069

